كيف فشلت الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) وكيف يمكن أن يبدو المجتمع أفضل؟[1]

جوزيف ستغلتز (Joseph Stiglitz)[2]

معهد روزفلت (Roosevelt Institute)/ نيويورك

ترجمة: أ. د. حسين أحمد السرحان

المقدمة:

قبل أن نتمكن من رؤية كيف سيبدو الاقتصاد والمجتمع ما بعد الليبرالية الجديدة، نحتاج إلى تحديد إخفاقات الليبرالية الجديدة. بالفعل هناك العديد من الإخفاقات في الليبرالية الجديدة الاقتصادية، وأبرزها النمو البطيء، وعدم المساواة المتزايدة، والاحتكار المتزايد.

كما نعلم أنَّ العديد من الأشخاص الذين يعيشون في أجزاء خالية من الصناعة في الولايات المتحدة، يشعرون بإحساس عميق باليأس والاغتراب من النظام الاقتصادي الحالي، وهو ما تؤكده التقارير الصادرة عن علماء الاجتماع، الذين يشرحون أنَّ هذه المجتمعات تشعر بأنَّها متخلفة اقتصاديًا، وأنَّ أصحاب السلطة يتجاهلون مخاوفها. لكن العديد من إخفاقات الليبرالية الجديدة تتجاوز الاقتصاد: مجتمع مستقطب مع وسائل إعلام يسيطر عليها الأثرياء، وأعمار أقصر، وانعدام الأمن بشكل أكبر، وبيئة متدهورة. تتفاعل هذه الإخفاقات مع السياسة بطرق واضحة. مثال واحد فقط، يوفر نمو عدم المساواة مجالًا خصبًا للاستبداد والأفكار غير الليبرالية.

على مدى ما يقرب من نصف قرن من الزمان، قدمت النظرية الاقتصادية نقداً لليبرالية الجديدة. وقد ثبت خطأ أغلب العقائد الأساسية لليبرالية الجديدة (لاسيَّما تلك المرتبطة بالمنافسة الكاملة والأسواق المثالية)، حتى قبل أن تصبح رائجة في النصف الأخير من القرن الماضي. وحتى فكرة أنَّ التجارة الحرة تعزز الرفاهة، أثبتت أنَّها مشكوك فيها. قبل أربعين عامًا، كتبت ورقة بحثية أظهرت أنَّ التجارة الحرة في غياب

---

[1]- هذه الورقة مقتبسة من خطاب ألقيَّ في مؤتمر (A New School conference) بعنوان "ما وراء النيوليبرالية والنيوليبرالية غير الليبرالية: السياسات الاقتصادية والأداء من أجل الديمقراطية المستدامة".

[2]- جوزيف يوجين ستيجليتز هو اقتصادي أمريكي من أتباع النظرية الكينزية الجديدة، ومحلل للسياسات العامة، وناشط سياسي، وأستاذ في جامعة كولومبيا. وحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية وميدالية جون بيتس كلارك.

أسواق المخاطرة، من شأنها أن تجعل الجميع، في كل المجتمعات، أسوأ حالاً.[٣] وعلى نحو مماثل[٤]، عندما تكون التكنولوجيا ذاتية المنشأ، فإنَّ القيود التجارية من شأنها أن تساعد البلدان النامية على النمو[٥].

إنَّ الليبرالية الجديدة ليست في واقع الأمر برنامجًا قائمًا على نظرية اقتصادية؛ بل هي أجندة سياسية. ولإدراك هذه الحقيقة، من المفيد أن نبدأ بكلمة الليبرالية الجديدة ذاتها: "New" (جديد) و" liberalism" (حرة). فالجميع يحب الحرية، ومن ثَمَّ فإنَّ "تحرير الاقتصاد" يبدو أمرًا طيبًا. ولكن بطبيعة الحال، كان ينبغي لنا أن نفهم حقًا أنَّ أجندة "الليبرالية" أو "الحرية" هذه، تنطوي على الحرية لبعض الناس، ولكن ليس للآخرين. وكما أشار الفيلسوف إيزايا برلين، فإنَّ "حرية الذئاب كانت تعني في كثير من الأحيان، الموت للخراف"[٦].

السلطة (Power):

في ظل الليبرالية الجديدة، فإنَّ كل ما يجري لم يكن أجندة تحرير، بل كان أجندة "إعادة كتابة القواعد"[٧]، لتصب في مصلحة بعض المجموعات، وتضر بمجموعات أخرى. وإعادة كتابة القواعد مسألة سياسية، فهي تتعلق بالسلطة. وكان النموذج الاقتصادي الذي استندت إليه الليبرالية الجديدة، هو الأسواق المثالية، والتوازن التنافسي، إذ لا أحد يملك السلطة، وهذا يعني أنَّ الليبرالية الجديدة بدأت برؤية مفادها (أنَّ السلطة غير موجودة)، وهي فكرة افتراضية، وهذا الاعتقاد سمح لمراكز السلطة بالازدهار. وقاد التحرير المالي إلى النمو غير المقيد للقطاع المالي، الذي أصبح مركزًا رئيسًا للسلطة في الاقتصاد الأمريكي.

---

[3] - D. Newbery and J. E. Stiglitz, "Pareto Inferior Trade," Review of Economic Studies, 51(1), January 1984، pp. 1-12.

[٤]- لذلك، أيضا، فإنَّ تحرير سوق رأس المال قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية. ينظر:

e "Capital Market Liberalization، Globalization, and the IMF," Capital Market Liberalization and Development, J.E. Stiglitz and J.A. Ocampo(eds.), New York: Oxford University Press, 2008, pp. 76-100 .

[5] - J. E. Stiglitz and Bruce Greenwald, Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development، and Social Progress, New York: Columbia University Press, 2014. Reader's Edition published 2015.

[6] - Isaiah Berlin, Four Essays on Liberty (Oxford: Oxford University Press, 1969).

[٧]- لمزيد من المناقشة، ينظر:

J. E. Stiglitz, with Nell Abernathy, Adam Hersh, Susan Holmberg and Mike Konczal, Rewriting the Rules of the American Economy: An Agenda for Growth and Shared Prosperity, A Roosevelt Institute Book, New York: W.W. Norton, 2015; and J. E. Stiglitz, with Carter Daugherty and the Foundation for European Progressive Studies, Rewriting the Rules of the European Economy: An Agenda for Growth and Shared Prosperity, New York: W.W. Norton, 2020.

التفاصيل في القواعد مهمة، وجزئيًا يرجع ذلك إلى أنَّ تحدي التغييرات الصغيرة في القواعد – التي لا تتجاوز أحيانًا زيادة تكاليف المعاملات – تعيد توزيع السلطة من مجموعة إلى أخرى. ونتج عن عدد من التغييرات الصغيرة الدقيقة فارقًا كبيرًا.

انعدام الأمن (Insecurity):

واحد من التغييرات التي ارتبطت بالليبرالية الجديدة، هو تصاعد الشعور بانعدام الأمن. السؤال، هل إنَّ هذا الشعور بانعدام الأمن، هو ضرر جانبي تشكَّل لأنَّنا نجعل الاقتصاد ينمو؟ أم أنَّه كان في الواقع جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الليبرالية الجديدة؟ على سبيل المثال، لو أخذنا بنظر الاهتمام القطاع المالي، لقد أنشأنا نظامًا يفرض على الناس عبء الديون، ويشجعهم على الاستدانة (وفي حالة الرهن العقاري، جعلت الفائدة قابلة للخصم من الضرائب). ثم أنشأنا قانونًا للإفلاس، وصفتهُ في أحد كتبي[٨]، أنَّه عبودية جزئية للديون، إذ كان على أولئك المثقلين بالديون، أن يعملوا فقط للاستمرار في سداد ديونهم للبنوك.

السلطة والعجز الديمقراطي (Power and a Democratic Deficit):

إنَّ التغييرات التي طرأت على قواعد الإفلاس، والتي أدت إلى هذه النتائج المروعة، توضح أهمية السلطة، والنواقص التي تعيب ديمقراطيتنا[٩]. كان هناك القليل من المناقشات العامة حول هذا التغيير، ولكنَّه كان له تأثير كبير للغاية في توزيع الثروة والسلطة.

عناصر اقتصاد ما بعد الليبرالية الجديدة (Elements of a Post–Neoliberal Economy):

الاقتصادات الحديثة جدا كبيرة ومعقدة، ويجب أن تكون لا مركزية. وفي هذه المساحة الصغيرة، استطيع فقط أن ارسم عددًا قليلًا من العناصر، التي قد يبدو عليها اقتصاد ما بعد الليبرالية الجديدة. وفي كتابيَ الأخيرين: (الناس والسلطة والأرباح: الرأسمالية التقدمية في عصر السخط)[١٠]، و(الطريق إلى

[8] - The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future, New York: W.W. Norton, 2012.

[٩] - الديمقراطية الاميركية ، المترجم .

[10]- New York: W.W. Norton, 2019.

الحرية: الاقتصاد والمجتمع الصالح)[11]، وصفت بمزيد من التفصيل، الخطوط العريضة لما قد يبدو عليه مثل هذا النظام الاقتصادي.

السلطة المحدودة (Limiting Power):

ينبغي أن يكون أحد أهدافنا هو خلق اقتصاد لا يحتوي على مراكز سلطة، أو يحتوي على مراكز سلطة محدودة (ضئيلة). ويمكن للسياسة أن تؤثر في مدى تركيز السلطة. وبوسعنا أن نحد من سلطة أي فرد أو مجموعة، عبر قدر أكبر من اللامركزية (تطبيق قوانين المنافسة القوية بفعالية، وفرض ضرائب أكثر تصاعدية). وبطبيعة الحال، حتى في هذه الحالة سوف تتمتع بعض المجموعات بسلطة أكبر من غيرها، وسوف نحتاج بعد ذلك إلى معالجة اختلالات التوازن المتبقية.

إحدى الطرق للتعامل مع هكذا أنواع من الاختلالات، هو خلق "سلطة موازنة"، مثل: النقابات، والاتحادات القوية، وهو الرأي الذي أكد عليه جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith) في منتصف القرن الماضي. والحقيقة المحزنة في الليبرالية الجديدة، هي أنَّها سمحت بنمو قوة الشركات، وأضعفت إمكانية ظهور سلطة موازنة. وينبغي لنا أن نركز في منع تكتل السلطة. ولكن مع إدراكنا لحقيقة مفادها: أنَّ إضعاف سلطة الكيانات العملاقة القائمة، ومنع نمو كيانات جديدة، هي عملية بطيئة وغير كاملة، فإنَّنا في حاجة إلى التفكير في الوقت نفسه في الهياكل المؤسسية، والإجراءات السياسية المضادة، مثل: تعزيز المجتمع المدني، والحد من قوة المال في سياستنا.

العمل الجماعي:

يعد الاعتراف بأهمية العمل الجماعي، وأشكاله العديدة، جزءًا من مجتمع ما بعد الليبرالية الجديدة واقتصاده. فالعمال الذين يعملون معًا في النقابات، يشكلون شكلًا من أشكال العمل الجماعي. كما تعد الدعاوى القضائية الجماعية، شكلًا من أشكال العمل الجماعي، والمنظمات غير الحكومية، التي تحاول تمثيل أصوات الأشخاص، الذين لديهم وجهات نظر مختلفة، تشكل شكلًا من أشكال العمل الجماعي.

وأهم أشكال العمل الجماعي هي الحكومة. وتوفر جائحة كوفيد-١٩ مثالاً على أهمية العمل الحكومي- فقد كان ضروريًا في إنتاج اللقاحات، ودعم الاقتصاد. وكان بإمكان الحكومات بالطبع أن تفعل المزيد،

---

[11]- New York: W. W. Norton, 2024.

لضمان قدر أكبر من الوصول إلى اللقاحات، ولاسيَّما للمواطنين في البلدان الأقل نموًا، والأسواق الناشئة. ومع ذلك، في غياب العمل الحكومي، ستكون الأمور أسوأ بكثير.

كان جزء من استراتيجية اليمين تدمير، أو على الأقل، إضعاف العمل الجماعي. على سبيل المثال تتضمن العقود في بعض الأحيان بنود تحكيم تمنح الشركات سلطة، لأنَّ المحكمين والقضاة تربطهم علاقات مع الشركات. لكن المحكمة العليا لم تدعم التحرك نحو التحكيم فحسب – وهو ما يعني أنَّ الشركات، والأعمال التجارية نجحت في نقل الفصل في المنازعات إلى المجال الخاص، وخارج الساحة العامة، على الرغم من كونه جزءًا أساسيًا في نطاق القطاع العام– بل إنَّها وضعت أيضا قاعدة جعلت العمل الجماعي في التحكيم أكثر صعوبة. وهذا ليس سوى مثال واحد على الجهود المتضافرة التي بذلها اليمين، لإضعاف نطاق العمل الجماعي. وكان أهمها جهودهم الرامية إلى حرمان الحكومة من سلطاتها، سواء عن طريق الحد من تمويلها، مثل: التقشف، أو عن طريق تشويه سمعتها، وهو ما قد يثبط الثقة والاهتمام بالعمل الحكومي.

هناك تغذية عكسية سلبية، فالحكومة الأصغر حجمًا، والأكثر تحديدًا، تعني أنَّ هناك فرصًا أقل لتعلم كيفية القيام بالأشياء، التي تستطيع الحكومة القيام بها، وتريد القيام بها. وفي كل جزء من الاقتصاد، يعد التعلم المؤسسي، عن طريق الممارسة، أمرًا مهمًا. كما أكّد آدم سميث، فإنَّنا نتحسن في القيام بالأشياء عن طريق التكرار والخبرة، وهذا لا ينطبق فقط على صناعة الدبابيس في القطاع الخاص، بل أيضا في الحكم والإدارة في القطاع العام. أخيرًا، أدركت الولايات المتحدة أهمية السياسات الصناعية، أي التدخلات الحكومية في السوق للتأثير في ما يتم انتاجه، وكيفية انتاجه. وقالت الولايات المتحدة: إنَّ السوق لم توفر ما يكفي من أشباه الموصلات المصنعة محليًا، ولم تتحرك بالسرعة الكافية في التحول إلى الطاقة الخضراء. ولكن من الصعب تعلم كيفية القيام بالسياسة الصناعية، دون وجود سياسة صناعية. والبلدان التي تبنت مثل هذه السياسات منذ مدة طويلة، تتمتع بميزة نسبية في إدارة هذه السياسات.

وعن طريق تخفيض موارد الحكومة، وتشويه سمعة القطاع العام على مدى السنوات الخمسين الماضية، تسببنا في إضعاف القطاع العام، ومن ثَمَّ جعلنا من الصعب الانخراط في العمل الجماعي.

أحد أهم الجوانب المهمة في العمل الجماعي، هو التأمين ضد المخاطر. فالرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، من الجوانب المهمة للحماية الاجتماعية (الحد من انعدام الأمن الصحي، وانعدام الدخل

بالنسبة لكبار السن). ويوفر التأمين ضد البطالة، الحماية الاجتماعية من خطر البطالة. وهناك أمثلة أخرى، أحدها أنَّه عندما انهار بنك وادي السليكون، كان المودعون (العديد منهم شركات ناشئة)، محميين بالكامل (وبما يتجاوز المستوى الذي يغطيه تأمين الودائع). لقد أمنّا ضد هذا الخطر، واعتقد أنَّ القرار كان صحيحًا. لقد انتقدت الايديولوجية النيوليبرالية هذه الأجور الحكومية المهمة، قائلة: (في الواقع إنَّ الأفراد يجب أن يعتنوا بأنفسهم، وأن يكونوا أحرارًا في فعل ما يحلو لهم، مع تحمل العواقب، ومن شأن هذه الحرية أن تغني مجتمعنا بطريقة أو بأخرى، وسوف يوفر القطاع الخاص الحماية الاجتماعية بكفاءة أكبر من الحكومة). لقد تجاهل الليبراليون الجُدد حقيقة مفادها: أنَّ السبب وراء تقديم الحكومة للضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة، وبرامج الرعاية الصحية بالدرجة الأساس، كان بسبب فشل القطاع الخاص في توفير أوساق تأمين كافية.

كان خبراء الاقتصاد النيوليبراليون، يبشرون بضرورة نقل مسؤولية توفير التأمين الاجتماعي (مثل: معاشات التقاعد) إلى القطاع الخاص. ولكن في الواقع، سارت الأمور على نحو يتفق إلى حد كبير مع توقعات المنتقدين، فقد كانت الأسواق أفضل في الاستغلال، ولكنَّها لم تكن أفضل في توفير الأمن.

عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ في تشيلي، التي تجاوزت حتى الولايات المتحدة في أجندتها النيوليبرالية، أصبح كبار السن محرومين من كل شيء. فقد ثبت أن برنامج التقاعد المخصخص، غير قادر على تقديم الفوائد التي يحتاجها المتقاعدون، للحفاظ على مستوى معيشي لائق، وكان لا بدَّ من وجود خطة إنقاذ حكومية.

وعلى نحو مماثل، فإنَّ المزيد من الحرية للقطاع المالي في الولايات المتحدة، كان يعني المزيد من الحرية للإقراض الجشع، والمحفوف بالمخاطر. وكان الليبراليون الجدد يقولون: إنَّ البنوك لا بدَّ أن تكون حرة. ولكن عندما احتاجت البنوك إلى المال، بسبب استثماراتها المتهورة، لم يكن أمام دافعي الضرائب، خيار سوى إنقاذها، وكان عدم القيام بذلك يعني تحملهم كلفة أكبر.

إنَّ هذه الأيديولوجية المتمثلة في خصخصة المكاسب، والتأمين ضد الخسائر، والتي أشرت إليها باسم الرأسمالية البديلة[١٢]، ليست سياسة متماسكة؛ بل هي انعكاس للقوة.

[12] - Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy, New York: W.W. Norton, 2010.

وأعتقد أنَّ هناك مجالاً لإيديولوجية ما بعد الليبرالية الجديدة الأكثر تماسكًا، والتي ندرك فيها أنَّ هناك العديد من المخاطر التي لا نستطيع أن نتحملها بشكل فردي، والتي يبدو أنَّ الأسواق لا يوفر لها التأمين الكافي[١٣]، إذ يمكن للتأمين الاجتماعي أن يعزز الرفاهية الاجتماعية.

نحو سياسة اقتصاد كلي لما بعد النيوليبرالية:

هناك مجال آخر يشكل فيه العمل الجماعي أهمية بالغة، ألا وهو الاقتصاد الكلي. حتى اليمين اعترف أنَّ السوق لا تدير الاقتصاد الكلي على النحو اللائق، وأنَّنا في حاجة إلى سياسات تثبيت الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتصاغ هذه السياسات على نحو يحد من دور الدولة في السياسة النقدية والمالية.

لقد أصبح من بين شعارات الاقتصاد النقدي الحديث، أنَّ البنوك المركزية لا بدَّ أن تكون مستقلة؛ ولكن في العديد من البلدان، يديرها فعليًا القطاع المالي، لذا فهي ليست مستقلة فحسب، بل إنَّها أيضاً غير مُمثّلة. وحتى أولئك الذين لا ينتمون إلى القطاع المالي، يميلون إلى أن يكونوا خاضعين له، فهم يتبنون وجهة نظر وول ستريت في العالم، وبشكل أكثر تحديدًا، فيما يتصل بجعل الاقتصاد جيد، والبنك المركزي جيد[١٤].

يزعم اليمين أيضا أنَّ البنوك المركزية ينبغي لها أن تعمل وفقا لقواعد بسيطة، (في وقت سابق كانت النقدية، ولكن مؤخرًا أصبحت تستهدف التضخم)؛ وكان القصد حرمان البنوك المركزية من قدر كبير من السلطة التقديرية. وعلى نحو مماثل، يؤمن كثيرون من اليمين بالتقشف المالي –تقييد أيدي الحكومات– على سبيل المثال، بالقواعد البسيطة لأوروبا التي تندد بالعجز الذي يتجاوز (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي. عندما كنت في إدارة كلينتون، كان هناك اقتراح بإجراء تعديل على الموازنة المتوازنة. وقد هزمنا ذلك، ولكن بالكاد. أين كنَّا لنكون في خضم أزمة (كوفيد– ١٩) لو تمَّ تمرير هذا التعديل؟

إنَّ النقاش الأخير حول كيفية الاستجابة للتضخم الناتج عن الوباء (كوفيد–١٩)، وغزو روسيا لأوكرانيا، يوضح التباين بين سياسة الاقتصاد الكلي النيوليبرالية، وما قد تكون عليه سياسة ما بعد النيوليبرالية.

---

[١٣]- تتعلق بالمشكلات المعروفة المتعلقة بالمخاطر الأخلاقية والاختيار المعاكس (المؤلف).

[14]- J. E. Stiglitz, "Central Banking in a Democratic Society," De Economist (Netherlands), 146(2), 1998, pp. 199-226. (Originally presented as 1997 Tinbergen Lecture at the Netherlands Central Bank.)

لقد اتبع البنك الاحتياطي الفيدرالي القواعد النيوليبرالية القياسية للبنوك المركزية، وطالب برفع أسعار الفائدة استجابة للتضخم، بغض النظر عن مصدر هذا التضخم؛ فكلما زاد التضخم، كان من الواجب رفع أسعار الفائدة. (حتى أنَّ هناك صيغة بسيطة توضح ما يفترض أن يفعلوه تسمى قاعدة تايلور). ونظرًا إلى الارتفاع السريع للتضخم، مع اقتراب الوباء من نهايته، وبدء الحرب في أوكرانيا، فقد رفع البنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بسرعة، دون التفكير بعمق في الاضطرابات التي قد يسببها هذا التحرك للنظام المالي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

كان من المؤكد أن يتسبب هذا في حدوث اضطرابات، لأنَّ هذا يحدث في كل مرة تتغير فيها منحنيات العائد بسرعة. وقد حدث ذلك عندما رفع رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق بول فولكر، أسعار الفائدة بشكل كبير قبل (٤٥) عامًا. البنوك تشارك آجال الاستحقاق – الاقتراض قصير الأجل، والاقراض طويل الأجل– لذا إذا ارتفعت تكلفة موجوداتها (ارتفاع كلفة الاقراض) بسرعة، وبطريقة غير متوقعة، فقد تتعرض للمتاعب.

لكن بعد فشل العديد من البنوك الإقليمية الكبرى، اكتشفنا أنَّه حتى في ما يسمى باختبارات الإجهاد، والتي من المفترض أن تقيّم ما قد يحدث، في ظل سيناريوهات اقتصادية مختلفة، لم يختبر البنك الاحتياطي الفيدرالي بشكل كافٍ، ما قد يحدث إذا تغير سعر الفائدة بشكل كبير. وعلى وجه الخصوص، لم يأخذ في الاعتبار، أنَّ قيمة السندات الحكومية الطويلة الأجل، سوف تنخفض بشكل كبير، مع عواقب كبيرة على العديد من البنوك، التي تحتفظ بهذه السندات وغيرها من أشكال الديون الطويلة الأجل. وكانت إحدى الحجج التي طرحها بعض الخبراء، لمصلحة رفع البنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، هي أنَّ ذلك ضروري إذا كان الفيدرالي الأمريكي يريد الاحتفاظ بمصداقيته، والحفاظ على الثقة به. ولكن عدم كفاءة البنك الاحتياطي الفيدرالي في إشرافه، وإجراء اختبارات الإجهاد الخاصة به، فمن المؤكد تقريبًا أنَّه قوَّض الثقة به إلى حد أكبر.

ولكن طموح البنك الاحتياطي الفيدرالي المعلن بزيادة معدل البطالة، كان أسوأ من ذلك. ومن الغريب، على أقل تقدير، أن تعلن وكالة عامة كبرى، أنَّ هدفها هو تحقيق معدل بطالة أعلى من (٥%). ونحن نعلم أنَّه إذا كان معدل البطالة الإجمالي (٥%)، فإنَّ معدل البطالة بين الشباب من الأقليات سوف يتجاوز (٢٠%). وكان هناك الكثير من الحديث عن الألم الذي سيلحق بالعمال، ولكن لم يكن هناك الكثير من الحديث عمَّن سيشعر بأكبر قدر من الألم، وما الذي ينبغي القيام به لتخفيف هذا الألم.

كان الأمر المزعج بشكل خاص، هو أنَّ قدرًا كبيرًا من الألم كان قائمًا على "نظرية" خاطئة، وهو ما ثبت مع انخفاض التضخم بشكل كبير، دون زيادة معدل البطالة بالطريقة التي كان البنك الاحتياطي الفيدرالي يركز فيها[١٥].

إذا أردنا مجتمعًا شاملاً، واقتصادًا يعمل بشكل أفضل، فمن الواضح أنَّنا بحاجة إلى بناء إطار للسياسة الاقتصادية الكلية ما بعد الليبرالية الجديدة.

أود أن أشير إلى نقطتين أخيرتين، تتعلق الأولى بحالة النظرية الاقتصادية السائدة، وتتعلق الثانية بشكل أكثر مباشرة بالموضوع الذي نحن بصدده، وهو العلاقة بين الاقتصاد والديمقراطية.

ما بعد فشل السوق:

إنَّ الطريقة القياسية التي يتعامل بها خبراء الاقتصاد، مع العديد من الأسئلة التي نناقشها، هي أن نسأل: ما الظروف التي تجعل الأسواق بمفردها لا تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية؟ وكيف نصحح إخفاقات السوق هذه؟ إنَّ هذا النهج يعطي الأولوية للسوق. فالأسواق هي الوضع الافتراضي، والمكان الذي نبدأ منه وننهي فيه تحليلنا، في حين يتلخص دور الحكومة في إصلاح الأمور. وهذا نهج مفيد، ويمكننا أن نستمد منه البصيرة، ولكنني لست متأكدًا من أنَّه النهج الصحيح بالضرورة. إنَّ قدرًا كبيرًا من عملي في الاقتصادات العامة، في الجانب النظري أو التطبيقي، كان في وضع الأمر قائمًا على هذا النهج. ولكنَّني أدركت أنَّ الترتيبات المؤسسية الأخرى من غير السوق ـ بما في ذلك الحكومات ـ نجحت في العديد من السياقات بشكل جيد للغاية. بل لقد نجحت إلى الحد الذي جعلني مقتنعًا بأنَّنا لا ينبغي لنا بالضرورة أن نعطي الأولوية للأسواق. وهذا هو الحال بشكل خاص في قطاعات معينة، نحو: التعليم، والصحة، ورعاية المسنين، وعلى نطاق أوسع، الجزء المتنامي من اقتصادنا الذي يتصل بـ "الرعاية".

فضلا عن ذلك، وكما أكَّدت في كتابات أخرى[١٦]، فإنَّ الشركات السوقية التي تعمل من أجل الربح، لا تستخدم الأسواق داخليًا؛ بل تعتمد على ترتيبات مؤسسية أخرى لتخصيص الموارد وإدارتها.

---

[١٥]- وأود أن أزعم أنه كان ينبغي لأي شخص غير متمسك بمبدأ الليبرالية الجديدة، أن يدرك بوضوح أنَّ موقف بنك الاحتياطي الفيدرالي، كان خاطئاً. لمناقشة هذه الجزئية، ينظر:

J. E. Stiglitz, "Time for a Victory Lap?" The American Prospect, January 4, 2024; J. E. Stiglitz and Ira Regmi, "The Causes of and Responses to Today's Inflation," Industrial and Corporate Change, Vol. 32(2), pp. 336–385, April, 2023; and J. E. Stiglitz, "The Godley-Tobin Memorial Lecture: Neoliberalism, Keynesian economics and responding to today's inflation," Review of Keynesian Economics, Vol. 12 (1), Spring, 2024, pp. 1-26.

عندما نتجاوز الاقتصاد التقليدي، ونفكر في الأداء الفعلي لاقتصاد السوق ـ التفاوتات التي يولدها، والاستغلال من جانب صناعتي التبغ والأغذية، والدمار الذي يلحق بالبيئة، وأزمة المواد الأفيونية، والأزمة المالية، والكساد والركود، وما إلى ذلك ـ نرى عالمًا تظهر فيه الأسواق عيوبًا عميقة، وتعاني من قيود شديدة. ولدينا عقلية مفادها: أنَّه على الرغم من فشل السوق في كل هذه النواحي، فإنَّ الاقتصاد القائم فقط على الشركات التي تعمل على تحقيق الربح، وتعظيم قيمة المساهمين، يجب أن يظل نموذجنا. وأجد هذا متناقضًا بعض الشيء. لقد وضعنا الأسواق على مكانة لا تستحقها؛ وربما حان الوقت لإزالتها من تلك المكانة.

إنَّنا في احتياج إلى تبني نهج أكثر انفتاحًا في التعامل مع الترتيبات المؤسسية. ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا: ما الترتيبات المؤسسية التي تعمل حقاً؟ وإذا لم تكن تعمل، فكيف نصلحها لكي تعمل على نحو أفضل؟

إنَّني أدرك أنَّ تصميم المؤسسات أمر صعب. وما ندعو إليه هنا، أي تغيير النظام، صعب بشكل خاص، لأنَّه يعني تغيير العديد من الأجزاء في الوقت نفسه.

تشكيل المجتمع:

هناك نقد مهم آخر للاقتصاد المعياري (الاقتصاد ذو القيمة العالية، والأداء الجيد)، فهو ينطلق من فرضية مفادها: أنَّ تفضيلات الأفراد ـ سلوكهم وهويتهم ـ خارجية[١٧]، ولكن الاقتصاد ومجتمعنا بشكل عام، يساعدان في تشكيل هويتنا. وإذا كان نظامنا الاقتصادي يشجع الناس على الأنانية، والجشع، ويكافئ أولئك الذين يتصرفون على هذا النحو بسخاء، فسوف يصبح المزيد من الناس أكثر أنانية، وأكثر جشعًا[١٨].

---

[16] - The Selected Works of Joseph E. Stiglitz, Volume III: Rethinking Microeconomics, Oxford: Oxford University Press, 2019

[17] -e.g. K. Hoff and J. E. Stiglitz, "Striving for Balance in Economics: Towards a Theory of the Social Determination of Behavior," Journal of Economic Behavior and Organization, Issue 126 (June), pp. 25–57.

[18] - Allison Demeritt, Karla Hoff, and J. E. Stiglitz, The Other Invisible Hand: The Power of Culture to Promote or Stymie Progress, New York: Columbia University Press ,2024.

إنَّ الاقتصاد بدوره يتشكل عن طريق السياسة الاقتصادية، وبشكل خاص، كما أكدنا، عن طريق قواعد اللعبة الاقتصادية[١٩]. وتتشكل السياسة الاقتصادية عن طريق معتقداتنا وقيمنا، وعن طريق القوة السياسية. ولا شكَّ أنَّ التفاوتات الاقتصادية تترجم حتمًا إلى تفاوتات سياسية.

النقطة المهمة هنا، هي أنَّ نظامنا الاجتماعي الاقتصادي يشكل هويتنا، ويؤثر في نوع المجتمع الذي ننشئه.

على هذا، فبينما نفكر في تصميم اقتصاد ما بعد الليبرالية الجديدة، فمن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا، كيف يعمل نظامنا الاقتصادي والسياسي على تشكيل الناس والمجتمع، وكيف يعمل المجتمع بدوره على تشكيل نظامنا الاقتصادي والسياسي. ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا: أي نوع من الناس وأي نوع من المجتمع نريد؟

ما بعد النيوليبرالية: نحو الاقتصاد الذي يدعم الديمقراطية:

إنَّ أهم اقتصاديَين مهمَين للنيوليبرالية واليمين في منتصف القرن الماضي (القرن العشرين)، هما: ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، (بالخصوص كتابه عام ١٩٦٢ الرأسمالية والحرية)، وفريدريش هايك (Friedrich Hayek) (وكتابه عام ١٩٤٤ الطريق الى العبودية)، زعمًا أنَّ اقتصاديات السوق الحرة، كانت أكثر كفاءة، ووفرت المزيد من "الحرية". لقد شرحنا بالفعل ما هو الخطأ في هذين الادعاءَين. ولكنَّهما قدمَا ادعاءً أعظم، وهو: "لم تحقق الليبرالية الجديدة الرخاء الاقتصادي، و"الحرية" الاقتصادية فحسب، بل أيضًا، والأهم من ذلك، الحرية السياسية". كتب هايك في أعقاب الكساد الأعظم، عندما بدَا واضحًا لكثيرين، أنَّ الأسواق قد فشلت. لقد أوضح جون مايناردكينز كيف يمكن للتدخل الحكومي المحدود، في شكل سياسات نقدية ومالية، أن يعيد الاقتصاد إلى التشغيل الكامل للعمالة. وبدَا أنَّ كينز ينقذ الرأسمالية من الرأسماليين، ولكن هايك، مثله كمثل العديد من الأثرياء في تلك الحقبة، لم يقبل أي شيء من هذا. في المملكة المتحدة، حيث كان هايك يدرس في كلية لندن للاقتصاد، كانت هناك مطالب متزايدة ببريطانيا، ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن تتولى الحكومة دورًا نشطًا ليس فقط في استقرار الاقتصاد الكلي، ولكن أيضاً في ضمان المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع دور

[19] Stiglitz et al 2015 op. cit.

أكبر لـ "دولة الرفاهية"، وهي الأفكار التي وضعتها حكومة حزب العمال، موضع التنفيذ مباشرة بعد الحرب.

لقد زعم هايك أنَّه إذا كان لدينا المزيد من العمل الجماعي، وحكومة أكبر، فإنَّنا نسير على الطريق إلى العبودية. وإنَّ حريتنا السياسية أصبحت معرضة للخطر.

وعلى العكس من ذلك، وكما أوضحت في كتابي الصادر عام ٢٠٢٤ بعنوان "الطريق إلى الحرية: الاقتصاد والمجتمع الصالح"، فإنَّ الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، أدت إلى إضعاف الديمقراطية. لقد كان هناك نمو للشعبوية الاستبدادية، ليس في البلدان التي فعلت الكثير باتجاه النيوليبرالية، بل حتى في البلدان التي فعلت القليل بالاتجاه ذاته.

لا يمكن فصل نظامنا الاقتصادي، عن نظامنا الاجتماعي والسياسي، عن هويتنا كأفراد وما نحن عليه كمجتمع. وأنَّ التحرك بعيدًا عن الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، ينطوي على أمور أخرى أكثر من مجرد الكفاءة الاقتصادية. فالتحرك بعيدًا عن الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، يشكل خطوة حاسمة في التحرك نحو مجتمع صالح، أو على الأقل أفضل، ويمكن للأفراد والديمقراطية أن يزدهرا فيه.